القبض على 19 إرهابياً جنوب العاصمة.. وعصابة مخدرات في كربلاء

نواب العراقية في بغداد يطالبون بإيقاف حملات الاعتقال العشوائية

□ بغداد- المحافظات/ المدى

دعا عدد من نواب القائمة العراقية عن محافظة بغداد، أمس الثلاثاء، السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى التدخل لإيقاف حملات اعتقال "عشوائية" تنفذها القوات الأمنية في أطراف العاصمة، فيما أعلن الجيش اعتقال ١٩ عنصرا من تنظيم القاعدة والعثور على كميات كبيرة من المتفجرات بعمليات أمنية نفذت جنوب بغداد.

وطالب نواب القائمة العراقية عن محافظة بغداد، القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بإيقاف الاعتقالات العشوائية، وإطلاق سراح المعتقلين ومحاسبة العناصر الأمنية الذين قاموا بالمداهمات.

متهمين باعمال ارهابية في قبضة الجهات الامنية (ارشيف)

وقال النائب عن القائمة العراقية احمد المساري في مؤتمر صحفي عقده مع عدد من نواب القائمة عن محافظة بغداد بمبنى البرلمان أمس وحضرته "المدى"، إن "هناك الكثير من الاعتقالات العشوائية تقوم بها الأجهزة الأمنية في بغداد"، داعيا "السلطتين التنفيذية والتشريعية بالتدخل لإيقاف تلك الاعتقالات".

وطالب المساري "القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بإطلاق سراح المعتقلين وإيقاف الاعتقالات ومحاسبة العناصر الأمنية الذين قاموا بها"، مرجحا أن "تكون هذه الاعتقالات تجري على خلفية طائفية وحزبية".

وأشار المساري إلى أن "تلك الاعتقالات تجري في أطراف محافظة بغداد خاصة مناطق اليوسفية والمدائن والغزالية وأبو غريب"، لافتا إلى أن "اعتقال مابين ٧٠ إلى ٨٠ شخصا خلال كل حملة دهم وتفتيش واحدة".

وسبق أن دعا النائب عن القائمة العراقية خالد العلواني، في (١٦ حزيران الماضي)، إلى وقف الإجراءات الأمنية المشددة والاعتقالات العشوائية وعسكرة المدن، معتبرا أن الهدف من تلك الإجراءات تصدير الأزمة السياسية للشارع، كما أشار إلى أن الأجهزة الأمنية تكرس جهودها لاستهداف الشركاء في العملية السياسية بأساليب مبتكرة بدلا من ملاحقة المجرمين.

يذكر أن العاصمة بغداد وعدداً من المحافظات شهدت تصعيداً أمنياً منذ منتصف حزيران الماضي، أودى بحياة المئات من المواطنين، ويأتي هذا التصعيد بالتزامن مع الأزمة السياسية المتمثلة بمطالبات استجواب رئيس الحكومة نوري المالكي، في وقت يحذر فيه نواب عن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي من تبعات هذه الخطوة على العملية السياسية.

إلى ذلك أعلن الجيش، أمس الثلاثاء، عن اعتقال ١٩ عنصرا من تنظيم القاعدة والعثور على كميات كبيرة من المتفجرات بعمليات أمنية نفذت جنوب بغداد.

وقال قائد الفرقة ١٧ اللواء الركن ناصر الغنام في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قوات من الفرقة ١٧ التابعة للجيش العراقي نفذت، ظهر الثلاثاء، عمليات دهم وتفتيش في منطقة الكراغل، جنوب بغداد، أسفرت عن اعتقال ١٩ عنصرا من تنظيم القاعدة والعثور على ٥٢ قذيفة مختلفة، و٥٠ أصبع TNT و١١ صاروخا مختلفا".

وأضاف الغنام أن "العمليات استندت إلى معلومات استخباراتية دقيقة"، مشيرا إلى أن "القوات اقتادت المعتقلين إلى مراكز أمنية للتحقيق معهم، والمتفجرات إلى مكان آمن تمهيدا لأبطالها".

يذكر أن العاصمة بغداد وعدداً من المحافظات شهدت تصعيداً أمنياً منذ منتصف حزيران الماضي، أودى بحياة المئات من المواطنين، وجاء هذا التصعيد مع الأزمة السياسية المتصاعدة بين الكتل السياسية.

وفي خبر امني متصل ذكر مصدر في شرطة محافظة صلاح الدين، يوم أمس، أن قوة أمنية اعتقلت قياديا في تنظيم القاعدة ومساعده، كما ضبطت بحوزتهما كميات من الأسلحة والمواد المتفجرة وقذائف الهاون خلال عملية أمنية نفذتها شمال تكريت.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قوة من الشرطة نفذت، صباح امس، عملية دهم وتفتيش في قرية السلام، شمال قضاء بيجي، مما أسفر عن اعتقال قيادي في تنظيم القاعدة يدعى خلدون تركي وأحد مساعديه"، مبينا أن "القوة عثرت بحوزة المعتقلين على كميات من الأسلحة و٧٥ قذيفة هاون ومادة الـ(سي فور) الشديدة التفجير".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيرا إلى أن "القوة نقلت المعتقلين إلى مركز امني للتحقيق معهما".

يشار إلى أن محافظة صلاح الدين تشهد بين مدة وأخرى أعمال عنف تستهدف المدنيين والقوات الأمنية على حد سواء، كما تنفذ الأجهزة الأمنية حملات دهم وتفتيش في نواحي المحافظة تعتقل خلالها عشرات المطلوبين بتهم جنائية وإرهابية.

إلى ذلك ذكر مكتب مكافحة المخدرات بمحافظة كربلاء، أمس الثلاثاء، بأن قوة أمنية مشتركة اعتقلت أربعة أشخاص ينتمون لشبكة تتاجر بالمخدرات، كما ضبطت بحوزتهم كميات من الحبوب والمواد المخدرة خلال عملية أمنية نفذتها وسط المحافظة.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قوة مشتركة من عناصر مكتب مكافحة المخدرات ومكافحة الجرائم نفذت، صباح أمس، عملية دهم وتفتيش في منطقة حي العامل، وسط كربلاء، مما أسفر عن اعتقال أربعة أشخاص ينتمون لشبكة تتاجر بالحبوب والمواد المخدرة"، مبينا أن "القوة ضبطت بحوزتهم مئات الأقراص المخدرة، ونحو ٥٠٠ غرام من مادة الهيرويين".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "المعتقلين الأربعة يقومون بترويج المخدرات بين المراهقين والشباب في الأحياء الفقيرة"، مبينا أن "عملية الاعتقال تمت بناء على معلومات استخبارية ومتابعة مستمرة استغرقت ثلاثة أسابيع".

وأوضح المصدر أن "الاعترافات الأولية للمعتقلين كشفت عن ارتباطهم بشبكة من المتاجرين بالمخدرات تعمل في عدة مدن عراقية".

وكشفت وزارة الصحة، العام الماضي ٢٠١١، عن سعيها لمواجهة ظاهرة انتشار المخدرات في البلاد، من خلال استحداث أقسام لعلاج الإدمان في عموم المحافظات، وشددت على كون العراق ربما يصبح بلداً مستهلكا للمخدرات، بعد أن تحول إلى ممر لهذه التجارة السوداء، وأكدت الصحة أن العراق يستهلك حالياً ووفقاً لتقارير الوزارة، ما نسبته ١٠٪ من المخدرات المهربة.

يذكر أن مكتب مكافحة المخدرات بكربلاء حذّر في نيسان الماضي، من انتشار تعاطي الحبوب المخدرة في أوساط المراهقين والشباب، ونبه إلى ضرورة قيام أصحاب المقاهي وصالات الانترنت والألعاب، بمراقبة الشباب ممن يرتادون هذه الأماكن، لمنعهم من جعلها بيئة لترويج الحبوب المخدرة.

العمال الآسيويون ..أشغال مرهقة وأجور هزيلة

□ ترجمة المدى

في كل قاعدة عسكرية أميركية يتواجد عدد من العمال المهاجرين الذين يمارسون أعمالاً تتراوح ما بين النقل والبناء وتقديم الطعام والقيام بالواجبات الأمنية وغيرها من الأعمال الكثيرة، حيث تعتمد حكومة الولايات المتحدة على ١٧٤ ألفاً من هؤلاء العاملين الذين ينتمي معظمهم إلى النيبال والهند والفلبين وأوغندا. لكن ليس جميع هؤلاء قد تركوا بلدانهم طوعيا لخدمة جيش الولايات المتحدة. حسب تقرير صدر في حزيران عن الاتحاد الأميركي للحريات المدنية، فان العديد من هؤلاء تم تهريبهم للعمل لصالح المتعاقدين الأميركان الذين يسيئون إليهم ويستغلونهم في ساعات عمل مرهقة مقابل أجور هزيلة بالإضافة إلى الحبس وظروف العمل القاتلة.

في عام ٢٠٠٤ حصل (بودي براساد غورنج) مع اثني عشر رجلا آخرين من قرية في النيبال على وعد بفرص عمل في احد الفنادق الفاخرة في الأردن، لكن بدلا من ذلك تم إرسالهم إلى العراق للعمل لصالح متعاقدين فرعيين مع الحكومة الأميركية، وفي الطريق تم اختطافهم من قبل مسلحين، حيث تم قتل معظمهم في اكبر حملة إعدامات للأسرى الأجانب من قبل المسلحين في العراق. اما السيد غورنج فقد نجا من الهجوم لكن لم يسمح له بالعودة إلى بلده لمدة ١٥ شهرا أخرى بسبب دعوة قضائية تم رفعها ضد المتعاقد الفرعي (داود وشركاه) وضد المتعاقد الأصلي (كي بي آر).

في عام ٢٠١١، قامت مراسلة نيويوركر سارة ستيلمان بتوثيق مأساة عاملات التجميل من فيجي اللواتي تعرضن لنفس عملية الخداع، حيث تقول سارة "لأول مرة في تاريخ أميركا تكون خسائر المتعاقدين الأهليين مساوية لخسائر القوات الأميركية في العراق وأفغانستان، حيث بلغت نسبة ٥٣ ٪ في أول ستة أشهر من عام ٢٠١٠".

سياسة الولايات المتحدة لا تتسامح مع تهريب البشر، إلا أن التقرير يقول بان الإجراءات السارية –المنع والتحقيق والمقاضاة– مازالت عاجزة عن كبح جماح هذه الممارسات المخادعة التي ينجم عنها إيقاع العمالة الأجنبية في الفخ والإساءة إليها، وجاء في التقرير "إن المساءلة موجودة نظريا وعلى الورق فقط أما عمليا فأنها غائبة، إذ حتى الآن لم تقم الحكومة الاميركية بتغريم او مقاضاة اي متعاقد بتهمة تهريب البشر او الاساءة الى العمال الاجانب".

ويحظى العمالة من الجنسية البنغلاديشية بقبول كبير لحرفيتها العالية واخلاصها في العمل، بحسب ما يقول فلاح ابراهيم صاحب مكتب لتشغيل العمال بمدينة تكريت. ويؤكد ابراهيم أنه يبقى فوق ذلك الانخفاض الكبير في أجور تلك العمالة قياسا مع العمالة العراقية ذات الأسعار المرتفعة حد الخيال.

ويحظى العمال من بنغلاديش في تكريت بسمعة حسنة بين المواطنين، وفقا لما اكده، ليث جاسم مدير فندق تكريت. وكانت وزارة العمل العراقية قد قررت في وقت سابق، طرد العمالة البنغلاديشية من العراق لأنها بحسب الوزارة عمالة غير ماهرة ولا تحتاجها فضلا عن أنها دخلت العراق بصورة غير مشروعة للعمل مع الشركات التي كانت تقدم خدمات للقوات الأمريكية.

وفضلا عن العمالة البنغالية، فان هناك عمالا من جنسيات مختلفة خصوصا من الهند والفلبين يعمل غالبيتهم في شركات البناء والاعمار التي تقوم ببناء مجمعات سكنية وجسور ومد طرق في تكريت والمناطق المجاورة لها.

وكان علي شكري وزير التخطيط العراقي قد كشف في وقت سابق عن ان نسبة البطالة في العراق تصل إلى ٣٣ بالمئة وبالتالي لا يمكن القضاء على البطالة الا من خلال القطاع الخاص والاستثمار.

ولفت شكري الى أن القطاع الحكومي في حالة تضخم فأصبح عدد الموظفين ستة ملايين موظف في بلد تجاوز عدد سكانه ٣٠ مليونا.

وأوضح أن البطالة في العراق مقسمة على نوعين، الأولى هي البطالة الحقيقية التي تصل إلى ١١ بالمئة، أما الثانية فأنها بطالة من نوع آخر للذين ليس لديهم عمل ثابت وتصل إلى ٢٢ بالمئة. وأشار شكري إلى أنه لا مجال لنهاية البطالة في العراق إلا من خلال تفعيل القطاع الخاص والاستثمار لأن القطاع الحكومي في حالة تضخم فعلي.

ويبدي العمال الأجانب والعرب المتواجدون في العراق إصرارا كبيرا على البقاء في هذا البلد على الرغم من انخفاض الأجور والظروف الأمنية والسياسية المتقلبة فيه ناهيك عن ارتفاع نسبة البطالة بين أبنائه وخصوصا فئة الشباب ممن هم في سن العمل.وشكل العراق، وفي مختلف المراحل الزمنية، قبلة للعمالة الوافدة اليه من مختلف البلدان. ومع بدء خطة التنمية الانفجارية في منتصف سبعينيات القرن الماضي وفد الى العراق مئات الآلاف من العمال من مختلف البلدان الآسيوية ومن جنسيات أجنبية وعربية.

لكن هذه العمالة ما لبث أن غادرت العراق مع بدء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ وتحويل مسار الموازنات المالية الى وقود للحرب التي امتدت لثماني سنوات.

مجموعة عمال اسيويين (ارشيف)

عن: نيويورك تايمز

إعادة افتتاح السفارة العراقية في لندن

□ بغداد/ المدى

أعلنت وزارة الخارجية، أمس الثلاثاء، عن افتتاح مبنى السفارة العراقية في العاصمة البريطانية لندن بعد إعادة تأهيله وترميمه، فيما أكد وزير الخارجية هوشيار زيباري حرص الحكومة على تطوير العلاقات الثنائية مع بريطانيا في مختلف المجالات.

وقالت الوزارة في بيان صدر، أمس، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إنه "جرت في لندن مراسيم افتتاح مبنى سفارة العراق بعد أن أعيد تأهيله وترميمه"، مبينا أن "وزير الخارجية هوشيار زيباري رفع علم العراق وقص شريط افتتاح المبنى بصحبة وزير الدولة لشؤون الشرق الأدنى البريطاني والبارونة ايما نيكلسون وعضو البرلمان البريطاني نديم الزهاوي".

وأضافت الوزارة أن "زيباري ألقى كلمة أوضح فيها أهمية هذا الحدث بالنسبة للعراق الديمقراطي الجديد ودور السفارات العراقية وفق سياسة الحكومة لخدمة العراقيين وتشجيع وتطوير العلاقات الثنائية والالتزام بالاتفاقات الدولية في التعامل الدبلوماسي"، مشيرا إلى أن "القائم بالأعمال ألقى كلمة في الاحتفال رحب فيها بالحضور واستعرض مراحل إعادة تأهيل البناية".

وحضر الحفل أعضاء السلك الدبلوماسي العربي وغالبية سفراء الدول العربية والأجنبية وممثلي الجالية والأحزاب والقوى الوطنية السياسية العراقية وعدد من الشخصيات السياسية والدبلوماسية والإعلامية البريطانية.

وشهدت العلاقات بين العراق وبريطانيا أسوأ درجاتها بعد احتلال الكويت في عام ١٩٩٠، واستمرت العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى "شعبة رعاية المصالح" رغم قطع النظام العراقي السابق لهذه العلاقات مع بريطانيا في كانون الثاني ١٩٩١.

ومع اشتداد حملة الإعداد للحرب ضد نظام صدام عام ٢٠٠٣ قطعت بريطانيا جميع علاقاتها الدبلوماسية مع العراق واعتبرت عدداً من الدبلوماسيين العراقيين أشخاصاً غير مرغوب بهم فوق أراضيها واستمر هذا الحال حتى سقوط نظام صدام حسين.

وفي ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ اتفقت الحكومتان العراقية والبريطانية على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى السفراء، وتمت إعادة افتتاح السفارة العراقية في لندن في آب ٢٠٠٤.

البرلمان يناقش معاهدات مشتركة بين بغداد وطهران

الدباغ: دخول إيرانيين بدون تأشيرة يشكل عبئاً على العراق

□ بغداد/ المدى

أنهى مجلس النواب يوم أمس القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المسائل الجزائية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية وكذلك أنهى القراءة الأولى لمشروعي قانون تصديق اتفاقية تسليم المتهمين والمحكوم عليهم، وقانون تصديق اتفاقية نقل المحكوم عليهم، بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وعقد مجلس النواب جلسته الرابعة في الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة بعد عطلة دامت ١٢ يوماً.

إلى ذلك أكد المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ، أن دخول بعض الإيرانيين بدون تأشيرة إلى العراق يشكل عبئا على الحكومة العراقية، وفيما أشار إلى أن العراق يتسلم من إيران بصورة منتظمة رفات قتلى الحرب معها، لفت إلى أن وزارة العدل العراقية تبحث وضع اتفاقية لتبادل السجناء والمجرمين مع الجانب الإيراني.

وقال الدباغ في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "بعض الإيرانيين يدخلون إلى العراق بدون تأشيرة دخول أو يتأخرون بعد انتهاء التأشيرة وهذا الأمر يشكل عبئا على الحكومة العراقية"، مؤكدا أن "العراق يسعى للتخلص من هذا الأمر لأنه يخلق إشكاليات بين البلدين الجارين".

وأضاف الدباغ أن "العراق يتعامل مع قضية الموقوفين الإيرانيين في العراق بإنسانية لأن اغلبهم موقوفون بتهم بسيطة"، لافتا إلى أن "وزارة العدل العراقية تبحث وضع اتفاقية لتبادل السجناء والمجرمين مع الجانب الإيراني".

وأكد المتحدث باسم الحكومة أن "الحكومة العراقية تولي أهمية لملف السجناء العراقيين بإيران"، مشيرا إلى أن "العراق يتسلم بصورة منتظمة رفات شهدائه من الحرب الإيرانية العراقية".

وأشار الدباغ إلى أن "ملف المفقودين العراقيين نتيجة الحرب مع إيران، مهم وأساسي بالنسبة لحكومة العراق"، مبينا أن "هناك متابعة لهذا الملف من وزارة حقوق الإنسان العراقية مع الجانب إيراني".

وتستقبل محافظة كربلاء أسبوعيا نحو خمسة آلاف زائر إيراني يدخلون المدينة بشكل قوافل، فيما يبلغ عدد الزوار الإيرانيين الذين يدخلون محافظة النجف حالياً ثلاثة آلاف يومياً. وتشهد العلاقات العراقية الإيرانية تحسناً ملحوظاً في الآونة الأخيرة خصوصاً في المجال الاقتصادي، فقد بلغ حجم التبادل التجاري ١٠ مليارات دولار، لكن ما يزال هناك العديد من القضايا العالقة، أبرزها مسألة ترسيم الحدود وتقاسم المياه، وتصريف مياه البزل لاتجاه الأراضي العراقية، والآبار النفطية المشتركة وتبادل السجناء.

ومازالت رفات الكثير من المقاتلين من الطرفين مدفونة في مناطق حدودية تقع ضمن حدود القضاء بما فيها ناحية السيبة، كما أن المراصد والسواتر والخنادق الترابية معظمها ظلت على حالها، وبعضها تحيط بموقع الحقل الذي يبعد أقل من أربعة كيلومترات عن الأراضي الإيرانية التي يفصل شط العرب بينها وبين الناحية.

وأكدت وزارة حقوق الإنسان العراقية في (١٩ نيسان ٢٠١٢)، وضع حلول سريعة لإنجاز ملف استخراج رفات حرب الثمانينيات مع إيران، فيما طالبت إيران بتسهيل إدخال الآليات والتجهيزات من جانبها إلى العراق للتعاون في عمليات الاستخراج.

يذكر أن الحرب العراقية الإيرانية، والتي تعرف أيضاً بحرب الخليج الأولى وقعت عام ١٩٨٠ واستمرت حتى ١٩٨٨، وراح ضحيتها الآلاف بين قتيل وجريح من الجانبين.